Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

تأثير المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية

أ.م.د. أياد طاهر محمد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد
ayadtaher@gmail.com

الباحث/ احمد طالب حميد
كلية التربية الاساسية/
حديثة/جامعة الانبار
ah.talib1986@gmail.com

Received :18/9/2019 **Accepted :28/10/2019** **Published : April / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة على منح القروض والتسهيلات الائتمانية, ومحاولة تقليل حجم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف نتيجة منحها القروض والتسهيلات الائتمانية , و تعد المخاطر الائتمانية اقدم شكل من اشكال المخاطر في الاسواق المالية , وكل مؤسسة مالية تتحمل درجة من المخاطرة عندما تمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والزبائن, إذ تتعرض لخسائر مالية عندما يفشل بعض المقترضين في سداد قروضهم على النحو المتفق عليه, وبالوقت نفسة تعد التسهيلات الائتمانية العمليات الاكثر ربحية للمصرف كونها العمليات المصرفية الاكثر ايراداً من العمليات الاخرى , لذا تمثل مجتمع البحث بالمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, أما عينة البحث فتمثلت في 14 مصرفاً (شركة مساهمة) تم اختيارها من بين 37 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية, وامتدت مدة البحث خلال الاعوام (2012-2017), وتم استخدام مجموعة من المؤشرات والاساليب المالية لقياس متغيرات البحث, فضلا عن الاعتماد على اسلوب البيانات اللوحية (Panel data) في تحليل العلاقة بين المتغيرات واختبار فرضيات البحث, وتوصل البحث إلى انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشرات مخاطر الائتمان على التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية.

المصطلحات الرئيسة للبحث : مخاطر الائتمان, القروض, التسهيلات الائتمانية, الائتمان .

*بحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمـــة :-

يتمثل العمل الرئيس للمصارف في تولي الوساطة بين المودعين والمقترضين, وبذلك تكون مصدراً للائتمان اللازم للشركات والأفراد لإنتاج السلع والخدمات وهي القائمة على نظام الدفع وتوفير السيولة اللازمة , إذا هي التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وتتأثر به أيضاً , لذا تسعى المصارف دائما إلى المحافظة على أموال المودعين وتحقيق سياسات ائتمان رشيدة من شأنها المحافظة على ديمومة المصرف وتحقيق أعلى الارباح الممكنة, ويعد الائتمان المصرفي أحد الوظائف الرئيسية للمصارف , إذ أن العائد المتولد عن الائتمان يمثل أحد المحاور الرئيسية لإيرادات أي مصرف مهما تنوعت مصادر الإيرادات الاخرى , ولكن ينبغي الانتباه إلى أن الائتمان يكون مصاحب لمخاطرة تؤثر بشكل كبير على المصارف , وأن التوسع في عمليات الائتمان تؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وأهمها مخاطر الائتمان , ونتيجة لاحتمالية صياغة المصارف لسياسات ائتمانية غير متناسقة وما يترتب عليها من مخاطر في مجال منح الائتمان , تتعرض العديد من المصارف لمخاطر ائتمانية عالية , فعندما تقوم المصارف بمنح قروض تتجاوز قيمة رأس مالها وتهمل أنظمتها الداخلية , تتعرض الى أزمات كبيرة لربما تؤدي إلى الانهيار وإعلان إفلاسها, ومن هذا يتبين أن مخاطر الائتمان ترتبط بالأعمال الرئيسية للمصارف التي تنطوي على أنشطة منح القروض والتسهيلات الائتمانية .

وتضمن البحث اربعة محاور, تناول المحور الاول منهجية البحث, والمحور الثاني الاطار النظري للبحث, أما المحور الثالث فتناول الاطار العملي للبحث, فيما تناول المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول / منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في القاء الضوء على اهم انواع المخاطر التي تواجه العمل المصرفي وهي المخاطر الائتمانية التي تنتج عن منح التسهيلات الائتمانية لمختلف الشرائح والقطاعات الاقتصادية في المجتمع , اذ تكون مخاطر الائتمان عائق ضد تحقيق الائتمان لأهدافه , إذ يعد الائتمان احد المصادر الرئيسية لإيرادات المصرف, وانبثقت فكرة الدراسة من حاجة المصارف الخاصة الى دراسة المخاطر الائتمانية وتأثيرها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية , اذ تعاني المصارف بصورة عامة من تعرضها الى خسائر جراء المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية التي تعد الشريان الرئيسي للعمل المصرفي.

وتمثلت مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية :

1- هل تؤثر مخاطر الائتمان التي تواجهها المصارف عينة البحث في منحها للقروض والتسهيلات الائتمانية ؟

2- هل يختلف مستوى تأثير مخاطر الائتمان في منح القروض والتسهيلات الائتمانية باختلاف أساليب قياس المخاطرة الائتمانية وكفاءة منح الائتمان ؟

ثانياً : أهمية البحث :

تتمثل اهمية الدراسة من خلال المتغيرات المبحوثه (المخاطر الائتمانية ، القروض والتسهيلات الائتمانية) وهي المتغيرات المصرفية التي يستند إليها المصرف بوصفها احد الاسس في عمله لاسيما الدور الذي تنتهجه المصارف في النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في البلد من خلال التسهيلات الائتمانية التي يمنحها لتمويل المشاريع ، وتبرز اهمية البحث بالنسبة للمصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالنقاط الاتية :

1- توضيح المفاهيم الاساسية لمتغيرات البحث (مخاطر الائتمان والقروض والتسهيلات الائتمانية) , وتحفيز القيادات العليا في المصارف على الاهتمام بمخاطر الائتمان من خلال وضع سياسات ائتمانية رشيدة تساعد على الحد من مخاطر الائتمان.

2- الاسهام في ايجاد السبل التي تكفل الاهتمام بصورة اكبر بمتغيرات البحث (المخاطر الائتمانية والقروض والتسهيلات الائتمانية) بالشكل الذي يمكن لإدارة المصرف من ادارتها بطريقة فعاله , من خلال تحديد اسباب الضعف و محاولة وضع الحلول المناسبة , ومساعدتها في التغلب على المفاجئات التي يمكن ان تواجهها خلال ممارستها للأعمال المصرفية .

ثالثاً : اهداف البحث

بناءً على ما تقدم فإن البحث يهدف لتحقيق النقاط الاتية :

1- تحليل ومناقشة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

2- بيان اثر مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف العراقية الخاصة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية .

رابعاً : فرضيات البحث

تجسد البحث بفرضيتين رئيستين تضمنت ما يلي

1- الفرضية الرئيسية الاولى : يوجد تأثير معنوي لمؤشرات مخاطر الائتمان (نسبة اجمالي الدين, نسبة كفاية رأس المال, نسبة الدين الى حق الملكية, نسبة القروض الى الموجودات المتداولة, معدل مخصص خسائر القروض, نسبة القروض الى الودائع) على التسهيلات الائتمانية النقدية.

2- الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد تأثير معنوي لمؤشرات مخاطر الائتمان (نسبة اجمالي الدين, نسبة كفاية رأس المال, نسبة الدين الى حق الملكية, نسبة القروض الى الموجودات المتداولة, معدل مخصص خسائر القروض, نسبة القروض الى الودائع) على التسهيلات الائتمانية التعهدية.

خامساً : المخطط الفرضي للبحث

يمثل المخطط الافتراضي للدراسة الفكرة الاساسية التي يقوم عليها البحث , ولتوضيح ابعاد ومشكلة البحث وتحقيق اهدافه , تم تصميم هذا المخطط اذ يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث ومدى تأثيرها في ما بينها , ويتضمن المخطط متغيرين اساسيين هما المتغير المستقل (x) ويتمثل بمخاطر الائتمان , والمتغير التابع (y) ويتمثل بالتسهيلات الائتمانية النقدية والتسهيلات الائتمانية التعهدية

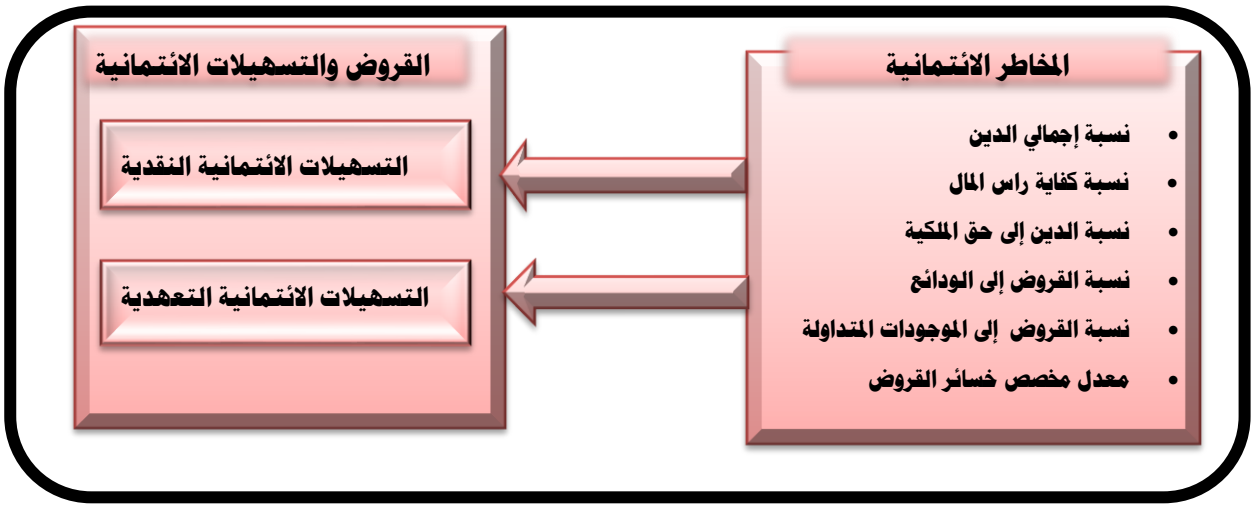

المصدر: إعداد الباحث. شكل (1)
النموذج الفرضي للبحث

سادساً: مجتمع وعينة البحث .

مجتمع البحث : تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , اما عينة البحث فقد تمثلت في 14 مصرفا (شركة مساهمة) من بين 37 مصرفا , وقد تم اختيار عينة البحث بعد استبعاد المصارف الاسلامية , بسبب طبيعة عمل تلك المصارف , فيما تم استبعاد عدد اخر من المصارف كونها حديثة النشأة ولا تغطي مدة الدراسة , كما توجد بعض المصارف تحت الوصاية ومصارف اخرى لا توجد لها بيانات منشورة لسنتي 2016 و 2017 , ويوضح الجدول (1) المصارف عينة الدراسة.

جدول (1) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال عند التأسيس	رأس المال الحالي
1	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	400 مليون	250 مليار
2	مصرف الاستثمار العراقي	1993	100 مليون	250 مليار
3	المصرف المتحد للاستثمار	1994	1 مليار	300 مليار
4	المصرف الاهلي العراقي	1995	400 مليون	250 مليار
5	مصرف بغداد	1995	25 مليون	250 مليار
6	مصرف الائتمان العراقي	1998	200 مليون	250 مليار
7	الخليج التجاري	1999	600 مليون	300 مليار
8	مصرف بابل	1999	500 مليون	250 مليار
9	مصرف سومر التجاري	1999	400 مليون	250 مليار
10	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	200 مليون	250 مليار
11	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001	1 مليار	252.500 مليار
12	مصرف المنصور للاستثمار	2005	55 مليار	250 مليار
13	مصرف اشور الدولي	2005	25 مليار	250 مليار
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	2006	56.5 مليار	264 مليار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المصرفية للمصارف عينة الدراسة .

سابعاً : الاساليب المالية والاحصائية.

*الاساليب المالية

اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة , وتم التطرق اليها بالجانب النظري لبيان علاقتها بمخاطر الائتمان والقروض والتسهيلات الائتمانية, فقد تم استخدام المؤشرات الاتية:

1- المؤشرات الخاصة بمخاطر الائتمان:

أ- نسبة إجمالي الدين: تقاس نسبة اجمالي الدين من خلال المعادلة الاتية (Bergendorff & Osback,2017:20):

$$\text{نسبة إجمالي الدين} = \frac{\text{مجموع المطلوبات} - \text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$$

ب- نسبة كفاية رأس المال: يتم قياس نسبة كفاية رأس المال من خلال المعادلة الاتية : (Mukhtarov et al,2018:70)

$$\text{نسبة كفاية راس المال} = \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$$

ج- نسبة الدين الى حق الملكية :تقاس هذه النسبة من خلال المعادلة الاتية (Abdel Rahman,2017:88):

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الدين}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100\%$$

د- نسبة القروض الى الموجودات المتداولة: يتم قياسها من خلال المعادلة الاتية(Kream, 2019: 238) :

$$\text{نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات المتداولة}} \times 100\%$$

ه- معدل مخصص خسائر القروض: يتم قياس معدل مخصص خسائر القروض من خلال المعادلة الاتية (Serwadda, 2018:1630):

$$\text{معدل مخصص خسائر القروض} = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

و- نسبة القروض الى الودائع: يمكن قياس هذه النسبة عن طريق الاتي (Al-shakrchy,2017:36) :

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض الكلية}}{\text{الودائع الكلية}} \times 100\%$$

2- المؤشرات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية :

أ- التسهيلات الائتمانية النقدية : وهي مقدار الاموال التي يقدمها المصرف لزبائنه على شكل قروض أو سلف أو أي خدمة يقدمها المصرف للزبون يقوم عن طريقها المصرف بتقديم أموال بصورة نقدية مقابل حصول المصرف على فوائد وعمولات يدفعها الزبون لقاء حصوله على تلك الأموال.

ب- التسهيلات الائتمانية التعهدية : وهي مقدار الأموال التي يقدمها المصرف لزبائنه على شكل خطابات ضمان أو بصورة اعتمادات مستندية والتي يتم من خلالها تسهيلات العمليات التجارية التي تجري بين البائع والمشتري فتكون بمثابة ضمان لكلا الطرفين من التلاعب .

*** الاساليب الاحصائية**

تم الاعتماد على تحليل البيانات (Panel data) باستخدام برنامج (E Views) لتحليل البيانات احصائياً.

المحور الثاني / الجانب النظري

المبحث الاول/ مخاطر الائتمان

اولاً : مفهوم المخاطر الائتمانية.

تمثل مخاطر الائتمان أقدم شكل من أشكال المخاطر في الأسواق المالية، وتعرف مخاطر الائتمان على أنها الخسائر الناجمة عن رفض أو عدم قدرة المقترض على سداد ما هو مستحق بالكامل وفي الوقت المناسب (Abdel Rahman,2017:75). فكل مؤسسة مالية تتحمل درجة من المخاطرة عندما تمنح القروض إلى الشركات والزبائن، وتتعرض إلى خسائر مالية عندما يفشل بعض المقترضين في سداد قروضهم على النحو المتفق عليه (Kahindi,2012:11). الخسارة المالية التي يتعرض لها المقرض بسبب إخفاق المقترض بوفاء قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية القرض(Kioko at al,2017:2). وعرفت ايضا على انها احتمال أن يفشل المقترض أو الطرف المقابل للمصرف في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها، سيما مخاطر تقصير الجهة المقترضة والذي يحدث عندما يواجه المقترض صعوبات مالية في تسديد التزامات القروض والفوائد المترتبة عليها (Kalu at et,2018:154).

ثانياً : اسباب حدوث المخاطر الائتمانية.

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المخاطر الائتمانية بالآتي:

1- تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد وحصول ظروف طارئة غير متوقعة، بصرف النظر عن ظروف الزبائن يصعب التحكم بها مثل البطالة والكساد والتضخم (Al-Bayati, 2017: 81).

2- المنافسة بين المصارف إذ ينبغي على المصارف تقديم خدمات ممتازة وبأسعار أقل من نظيرها في السوق وهذا ما يؤثر سلباً على عوائد المصرف إذ تجبر المصارف على تقديم الكثير من التسهيلات لكي يجذب الزبائن وهذا يؤدي إلى ازدياد المخاطر، ولا ريب أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الدخل والادارة، بسبب تضييق هامش الربح (Al etabi, 2017: 32).

3- عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان، سواء أنه كان ناتجاً عن ضعف تأهيل الموظفين أو ناتج عن ضغوط إدارة المصرف في مجال التوسع في منح القروض بهدف زيادة الأرباح بصرف النظر عن المخاطر التي تتضمنها هذه العملية (Schoutens & Cariboni,2009:9).

4- عدم امتلاك المصرف نظام معلومات فعَّال، إذ ينبغي أن تحصل الإدارة باستمرار على تقارير دقيقة وشاملة حول عملاء الائتمان لكي تستطيع اتخاذ قرار ائتماني سليم وبخلافه سوف تُتخذ قرارات ائتمانية خاطئة تؤدي إلى حدوث مخاطر ائتمانية كبيرة (Agyepong,2015:17).

5- عمليات الرقابة الغير فعالة: ينبغي على المصرف أن يراقب المقترض بعد منحه القرض، كمراقبة أداء شركته وموقعها في السوق لتقييم عمله ومتابعة نشاطاته باستمرار (Dessie,2016:14).

6- إهمال إدارة المصرف لموظفي المصرف وخاصة المسؤولين منهم عن الاقراض والائتمان بعدم صرف حوافز مالية مثلاً، هؤلاء إذا لم يتم الاهتمام بهم ربما يميلون إلى إعطاء القروض لعملاء لا يملكون الجدارة الائتمانية مما يؤدي إلى حدوث مخاطر الائتمان (Wang,2013:51).

المبحث الثاني / التسهيلات الائتمانية

اولاً : التسهيلات الائتمانية

تمثل التسهيلات الائتمانية اهم العمليات التي تقوم بها المصارف , فهي العمليات التي يتم عن طريقها توظيف الاموال بالشكل الامثل لدى المصرف (Adzido et al,2016:49) . و تعد التسهيلات الائتمانية العمليات الاكثر ربحية للمصرف كونها العمليات المصرفية الاكثر ايراداً من العمليات الاخرى للمصرف (Al-abedallat,2016:307) . ولكن ينبغي الانتباه الى ان التسهيلات الائتمانية تكون مصاحبة لمخاطر كبيرة تؤثر بشكل كبير على المصرف وربما تؤدي به الى الافلاس والانهيار , وينبغي على المصرف ان تطلب من الزبون الذي يمنح التسهيلات الائتمانية تقديم ضمانات كافية تغطي مبلغ الائتمان أو اكثر منه , لكي يضمن المصرف استرداد الاموال الممنوحة له مع الربح المتمثل بالفائدة المترتبة على التسهيل الائتماني (Al-rawashdeh et al,2013:131).

ثانياً : أنواع التسهيلات الائتمانية .

تصنف التسهيلات الائتمانية في المصرف الى صنفين الصنف الأول: التسهيلات الائتمانية النقدية , اما الصنف الاخر: التسهيلات الائتمانية التعهدية وكما يلي :

1 – التسهيلات الائتمانية النقدية

التسهيلات الائتمانية النقدية والتي يطلق عليها ايضاً التسهيلات الائتمانية المباشرة وهي التسهيلات التي تدفع للزبون نقدا أو توضع في حسابة لدى المصرف ليستخدمها في اي مجال يرغب فيه , وتتخذ هذه التسهيلات اشكالاً مختلفة وكما يلي :

أ- القروض والسلف : تعبر القروض والسلف عن منح المصرف الاموال لزبائنه لاستثمارها في عمليات الانتاج والاستهلاك , ويمكن ان تكون القروض ذات مبالغ صغيرة أو كبيرة ويمكن ان تكون لفترات قصيرة الاجل أو طويلة الاجل , كما يمكن سداد القرض دفعة واحدة أو على عدة دفعات حتى يتم سداد المبلغ بالكامل مع العمولات الفوائد المترتبة عليه (Joseph,2015:10) .

ب- الحساب الجاري المدين : يمثل الحساب الجاري المدين العملية المصرفية التي يسمح من خلالها المصرف للزبون بأن يكون حسابه مدينا ضمن حدود معينة يتفق عليها بين الطرفين , مقابل تقديم الزبون ضمانات معينة تكون كفيلة للمصرف في استرجاع امواله في مدة زمنية محددة في اغب الاحيان تكون سنة قابلة للتجديد (Mirach,2010:12).

ج- خصم الأوراق التجارية : عرفها قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 في المادة 283 الفقرة الأولى على انه " اتفاق يتعهد المصرف بمقتضاه بأن يدفع مقدماً قيمة الورقة التجارية أو أي مستند اخر قابل للتداول الى المستفيد مقابل نقل ملكيته الى المصرف مع التزام المستفيد برد القيمة الاسمية الى المصرف إذا لم يدفعها المدين الاصلي " (Juwaida, 2018: 7) .

2- الائتمان التعهدي

التسهيلات الائتمانية التعهدية والتي يطلق عليها ايضاً التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة , والتي تأخذ الاشكال الاتية :

أ- الاعتماد المستندي : هو تعهد مكتوب صادر من المصرف لصالح البائع و بناءً على طلب مقدم من المشتري , يتعهد فيه المصرف بسداد قيمة البضاعة أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديمها مستوفاة للشروط الواردة في الاعتماد و التي تم الاتفاق عليها بين المشتري والبائع , في حدود مبلغ معين وخلال مدة متفق عليها (Alwi et al,2013:127).

ب- خطابات الضمان : خطابات الضمان عمليات مصرفية تعمل على تسهيل عمليات الدفع في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري , إذ يتعهد المصرف عن طريق تقديم تعهد خطي يصدر من المصرف للمستفيد بضمان الزبون بناءً على طلبه, بان يدفع المصرف مبلغ من المال تحدد قيمته في التعهد في وقت معين إذا ما اخل الزبون بالوفاء في الالتزامات المترتبة عليه (Al-rawashdeh et al,2013: 133).

ج- بطاقات الائتمان : عرفت بطاقة الائتمان على أنها وسيلة ائتمانية يخول حاملها بالشراء الاجل , فعند استخدامها من قبل حاملها يمنح الموافقة على تأجيل دفع المبلغ الى وقت اخر , ويتم التبادل الحقيقي عند قيام صاحب البطاقة بدفع المبالغ المستحقة عليه للجهة المصدرة للبطاقة بصك تنزل قيمته من حسابه الجاري لدى المصرف (Al ali, 2013: 148) .

المحور الثالث / الجانب التحليلي والتطبيقي للبحث

المبحث الاول / تحليل ومناقشة متغيرات الدراسة

يتضمن المبحث تحليل ومناقشة البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة المستخرجة من التقارير والكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 وتشمل المخاطر الائتمانية التي تمثل بالمؤشرات (نسبة إجمالي الدين , ونسبة كفاية رأس المال , ونسبة الدين إلى حقوق الملكية , ونسبة القروض إلى الموجودات المتداولة , ومعدل مخصص خسائر القروض, ونسبة القروض إلى الودائع) , والمتغير التابع المتمثل بالقروض والتسهيلات الائتمانية والذي تمثل بالمؤشرات (التسهيلات الائتمانية النقدية , والتسهيلات الائتمانية التعهدية).

اولاً : تحليل ومناقشة مؤشرات المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

1- تحليل ومناقشة نسبة إجمالي الدين للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

تمثل نسبة إجمالي الدين النسبة المئوية للأموال التي يقدمها الدائنين للمصرف , وتعبر هذه النسبة عن جميع الموجودات الممولة بالدين , إن ارتفاع النسبة يشير إلى إرتفاع المخاطر الائتمانية في المصرف نتيجة لارتفاع المطلوبات التي بذمة المصرف مقارنة بموجوداته مما يصعب عليه تغطية تلك المطلوبات , أما انخفاض النسبة يشير إلى انخفاض المخاطر الائتمانية , ويوضح الجدول (2) نسبة إجمالي الدين للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

جدول (2) نسبة إجمالي الدين (%) للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

ت	إسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الأهلي	54	69	57	51	50	53	56	0.06
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	53	53	24	28	35	34	38	0.12
3	مصرف المنصور للاستثمار	39	65	68	73	74	78	66	0.14
4	مصرف بغداد	84	83	84	83	76	75	81	0.04
5	مصرف الائتمان العراقي	69	67	54	51	40	55	56	0.10
6	مصرف بابل	63	51	39	32	23	18	38	0.17
7	مصرف اشور الدولي	36	35	38	40	34	29	35	0.03
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	72	67	67	61	60	56	64	0.05
9	مصرف المتحد	56	55	42	45	62	43	50	0.08
10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	77	74	55	59	56	66	65	0.09
11	مصرف الاستثمار العراقي	69	64	49	49	50	51	55	0.08
12	مصرف الخليج التجاري	65	61	58	60	60	47	59	0.06
13	مصرف سومر التجاري	41	37	38	29	24	31	33	0.06
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	11	10	19	28	34	21	21	0.09
	المتوسط	56	57	49	49	48	47	51	——
	الانحراف المعياري	0.19	0.18	0.17	0.17	0.17	0.18	——	——

يتضح من الجدول (2) أن المتوسط العام لنسبة إجمالي الدين للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (51%), و حقق مصرف بغداد أعلى متوسط لنسبة إجمالي الدين إذ بلغت (81%), وبانحراف معياري (0.04), أما المصارف التي حققت نسبة إجمالي الدين أكبر من المتوسط العام كل من (المنصور للاستثمار, ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار, ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل, ومصرف الخليج التجاري, ومصرف الاهلي, ومصرف الائتمان العراقي, ومصرف الاستثمار العراقي), اذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (66% , 65% , 64% , 59% , 56% , 56% , 55%) على التوالي و بانحراف معياري (0.14 , 0.05 , 0.09 , 0.06 , 0.06 , 0.10 , 0.08) على التوالي ويشير ذلك إلى أن تلك المصارف توجد لديها زيادة في نسبة اموال الدائنين مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة مما يجعل تلك المصارف تتحمل مخاطر ائتمانية في مواجهة سداد تلك الديون , وأن المصارف صاحبة المتوسطات الأعلى كانت مخاطر الائتمان فيها أعلى من المصارف الاخرى عينة الدراسة ,.

بينما حقق مصرف عبر العراق للاستثمار أدنى متوسط نسبة إجمالي الدين إذ بلغ (21%), وبانحراف معياري (0.09), وحققت المصارف (سومر التجاري، واشور الدولي, والموصل للتنمية والاستثمار و بابل و المتحد) على متوسط نسبة إجمالي الدين أقل من المتوسط العام إذ بلغت (33% , 35% , 38% , 38% , 50%), على التوالي وبانحراف معياري (0.06 , 0.03 , 0.12 , 0.17 , 0.08) على التوالي, وهذا يعني ان أموال الدائنين كانت منخفضة في هذه المصارف, وأن المصارف صاحبة متوسطات نسبة إجمالي الدين الادنى من المتوسط العام, كانت مخاطر الائتمان فيها منخفضة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة.

2- تحليل ومناقشة نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

تمثل نسبة كفاية رأس المال نسبة الأموال التي ينبغي على المصرف الاحتفاظ بها لضمان رأس مال كافي لمواجهة خسائر التشغيل , وأن ارتفاع هذه النسبة تعني انخفاض مخاطر الائتمان وذلك نتيجة لارتفاع رأس المال الممتلك في المصرف , والذي يشير إلى قدرة المصرف على مواجهة أي مخاطر ممكن أن تحدث له , أما عند انخفاض هذه النسبة فيشير ذلك إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية نتيجة لضعف رأس المال الممتلك للمصرف , ويوضح الجدول (3) متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

الجدول (3) نسبة كفاية رأس المال (%) للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

ت	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الاهلي	46	31	43	49	50	47	44	0.06
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	47	47	76	72	65	66	62	0.12
3	مصرف المنصور للاستثمار	61	35	32	27	26	22	34	0.14
4	مصرف بغداد	16	17	16	17	24	25	19	0.04
5	مصرف الائتمان العراقي	31	33	46	49	60	45	44	0.10
6	مصرف بابل	37	49	61	68	77	82	62	0.17
7	مصرف اشور الدولي	64	65	62	60	66	71	65	0.03
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	28	33	33	39	40	44	36	0.05
9	مصرف المتحد	44	45	58	55	38	57	50	0.08
10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	23	26	45	41	44	34	36	0.09
11	مصرف الاستثمار العراقي	31	36	51	51	50	49	45	0.08
12	مصرف الخليج التجاري	35	39	42	40	40	53	42	0.06
13	مصرف سومر التجاري	59	63	62	71	76	69	67	0.06
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	89	90	81	72	66	79	80	0.09
	المتوسط	43	44	51	50	52	53	49	——
	الانحراف المعياري	0.19	0.18	0.17	0.17	0.17	0.18	——	——

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (49%), إذ حقق عبر العراق أعلى متوسط لنسبة كفاية رأس المال إذ بلغت (80%), وبانحراف معياري (0.09), أما المصارف التي حققت نسبة كفاية رأس المال أكبر من المتوسط العام كل من (مصرف سومر التجاري, ومصرف اشور الدولي, ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار, ومصرف بابل, ومصرف المتحد) إذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (67% , 65% , 62% , 62% , 50%) على التوالي, وبانحراف معياري (0.06 , 0.03 , 0.12 , 0.17 , 0.08) على التوالي , ويشير ذلك إلى أن المصارف ذات متوسطات نسبة كفاية رأس المال الاعلى من المتوسط العام كانت ذات مخاطر ائتمانية منخفضة بالنسبة للمصارف الاخرى عينة الدراسة.

بينما حقق مصرف بغداد أدنى متوسط نسبة كفاية رأس المال إذ بلغ (19%), وبانحراف معياري (0.04), وحققت المصارف (المنصور للاستثمار، و الاقتصاد للاستثمار والتمويل, والشرق الاوسط العراقي للاستثمار, والخليج التجاري, و الاهلي, والائتمان العراقي, و الاستثمار العراقي) إذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (34% , 36% , 36% , 42% ,44% ,44%, و45%), على التوالي وبانحراف معياري (0.14 , 0.05 , 0.09 , 0.06 , 0.06 , 0.10 , 0.08) على التوالي, وهذا يعني أن المصارف التي كان متوسط نسبة كفاية رأس المال فيها أدنى من المتوسط العام ذات مخاطر ائتمان عالية قياساً بالمصارف الاخرى عينة الدراسة, لأن انخفاض هذه النسبة يشير إلى عدم قدرة المصرف على مواجهه المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تحدث له.

3- تحليل ومناقشة نسبة الدين الى حق الملكية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

يمثل هذا المؤشر أحد نسب الملاءة المالية للمصرف , وعادةً ما تستخدم هذه النسبة لتقييم الدين في المصرف مقابل حقوق الملكية , يشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية في المصرف , بسبب ارتفاع نسبة الدين إلى حقوق الملكية أي أن المصرف لا يستطيع تغطية الدين برأس ماله الممتلك , وانخفاضها يشير إلى انخفاض المخاطر الائتمانية , لان المصرف سيكون قادر على تغطية الدين برأس ماله الممتلك , و يوضح الجدول (4) متوسط نسبة الدين إلى حق الملكية للمصارف الخاصة عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

الجدول (4) نسبة الدين إلى حق الملكية (%) للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

ت	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الاهلي	2	1	4	6	5	3	4	0.18
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	19	26	24	30	18	17	22	0.05
3	مصرف المنصور للاستثمار	1	1	2	8	4	3	3	0.01
4	مصرف بغداد	28	22	32	47	8	19	26	0.13
5	مصرف الائتمان العراقي	6	5	4	5	0.001	0.002	3	0.02
6	مصرف بابل	2	2	3	24	13	18	10	0.09
7	مصرف اشور الدولي	2	2	8	21	0.001	0.001	6	0.08
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	90	106	124	139	186	156	134	0.34
9	مصرف المتحد	13	11	19	24	68	24	27	0.21
10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	22	18	8	22	8	24	17	0.07
11	مصرف الاستثمار العراقي	17	14	6	5	5	9	9	0.05
12	مصرف الخليج التجاري	6	6	10	12	7	5	8	0.02
13	مصرف سومر التجاري	18	1	3	7	1	1	5	0.06
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	76	4	0.003	5	0	0	14	0.30
	المتوسط	22	16	18	25	23	20	21	——
	الانحراف المعياري	0.27	0.27	0.31	0.35	0.50	0.40	——	——

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط العام لنسبة الدين إلى حق الملكية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (21%), , إذ حقق مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل أعلى متوسط لنسبة الدين إلى حق الملكية إذ بلغت (1.34), وبانحراف معياري (0.34), أما المصارف التي حققت نسبة اجمالي الدين الى حث الملكية اكبر من المتوسط العام كل من مصرف المتحد, ومصرف بغداد, ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار إذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (24% , 26% , 22%) على التوالي, وبانحراف معياري (0.21 , 0.13 , 0.05) وهذا يعني أن المصارف الاربعة هي صاحبة أعلى مخاطر ائتمان بين المصارف الاخرى عينة الدراسة, لأن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع الدين مقارنة بحقوق الملكية مما يضعف من قدرة المصرف على الصمود أمام المخاطر التي تحدث فيه بسبب عدم تغطية حقوق الملكية للدين الذي على المصرف.

بينما حقق مصرفي المنصور للاستثمار والائتمان العراقي أدنى متوسط نسبة الدين إلى حق الملكية إذ بلغت (3%), وبانحراف معياري (1%), لمصرف المنصور للاستثمار و (2%) لمصرف الائتمان العراقي, فيما حققت المصارف (الاهلي , وسومر التجاري , واشور الدولي , والخليج التجاري , والاستثمار العراقي , وبابل , وعبر العراق للاستثمار , والشرق الاوسط العراقي للاستثمار) على متوسط نسبة الدين إلى حق الملكية أقل من المتوسط العام, إذ بلغت (4% , 5% , 6% , 8% , 9% , 10% , 14% , 17%) على التوالي , مما يعني أن هذه المصارف ذات مخاطر ائتمان منخفضة, بسبب انخفاض نسبة الدين مقارنة مع حق الملكية مما يتيح للمصرف مواجهة أي مخاطر ممكن أن تحدث له , وكان الانحراف المعياري لهذه المصارف (0.18 , 0.06 , 0.08 , 0.02 , 0.05 , 0.09 , 0.30 , 0.07) على التوالي , إذ يشير ذلك إلى أن نسبة الدين إلى حق الملكية كانت ثابتة في المصارف خلال فترة الدراسة باستثناء مصرف عبر العراق للاستثمار الذي ارتفعت فيه نسبة الدين إلى حق الملكية في السنة الاولى للدراسة (2012) بفارق كبير عن النسب الاخرى في المصرف خلال فترة الدراسة, و يوضح الشكل (8) متوسط نسبة الدين إلى حق الملكية للمصارف الخاصة عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

4- <u>تحليل ومناقشة نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017.</u>

يمثل هذا المؤشر نسبة إجمالي القروض التي يمنحها المصرف إلى إجمالي الموجودات المتداولة فيه , إذ يشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطر الائتمان نتيجة لارتفاع معدل منح القروض قياساً بموجودات المصرف المتداولة , مما يجعل المصرف غير قادر على تغطية الخسائر التي من الممكن أن تحدث له نتيجة لنكول المقترض بعدم ارجاع المبلغ المقترض من المصرف مع الفوائد المترتبة عليه , ويشير انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر الائتمان , بسبب انخفاض نسبة القروض مقارنتاً بالموجودات المتداولة مما يعطي سيولة للمصرف يستطيع من خلالها مواجه أي مخاطر تحدث له , ويوضح الجدول (5) متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات المتداولة للمصارف الخاصة عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

الجدول (5) نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017.

ت	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الاهلي	15	17	23	36	26	28	24	0.07
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	24	14	23	19	16	15	19	0.04
3	مصرف المنصور للاستثمار	12	6	7	5	5	4	7	0.02
4	مصرف بغداد	8	9	9	09	14	13	10	0.02
5	مصرف الائتمان العراقي	0	0	0	0	0	0	0	0
6	مصرف بابل	7	55	64	51	50	38	44	0.20
7	مصرف اشور الدولي	17	25	18	3	15	14	15	0.07
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	15	10	9	10	0	0	7	0.06
9	مصرف المتحد	10	11	17	12	27	31	18	0.08
10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	14	15	16	14	18	14	15	0.01
11	مصرف الاستثمار العراقي	38	24	18	15	12	16	21	0.09
12	مصرف الخليج التجاري	15	11	11	13	21	25	16	0.05
13	مصرف سومر التجاري	21	28	31	30	30	25	28	0.03

14	مصـــرف عبـــر العـــراق للاستثمار	0	0	2	7	2	4	3	0.02
	المتوسط	14	16	18	16	17	16	16	——
	الانحراف المعياري	0.09	0.14	0.15	0.14	0.13	0.11	——	——

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط العام لنسبة القروض إلى الموجودات المتداولة للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (16%), وحقق مصرف بابل أعلى متوسط نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة إذ بلغ (44%), وبانحراف معياري (0.20), أما المصارف التي حققت متوسط نسبة القروض الى الموجودات المتداولة أكبر من المتوسط العام كل من (مصرف سومر التجاري, ومصرف الاهلي, ومصرف الاستثمار العراقي , ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار, ومصرف المتحد) إذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (28% , 24% , 21% , 19% , 18%) وبانحراف معياري (0.03 , 0.07 , 0.09 , 0.04 , 0.08) على التوالي, ويشير ذلك إلى أن هذه المصارف ذات مخاطر ائتمانية عالية مقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة بسبب ارتفاع نسبة القروض مقارنة بالموجودات المتداولة أي إن المصرف لا يستطيع أن يحول الموجودات المتداولة إلى سيولة بسرعة لان جزء منها استخدمه المصرف في عمليات منح القروض.

بينما حقق مصرف الائتمان العراقي أدنى متوسط نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة إذ بلغت (0) كون هذا المصرف لم يمنح القروض لزبائنه إلى بنسب قليلة جدا خلال فترة الدراسة فكان أعلاها في السنة الاولى إذ لم تتجاوز (0.001), وبالطبع كان الانحراف المعياري لها (0) لعدم وجود قيم لهذه النسبة في مصرف الائتمان العراقي, فيما حققت المصارف (عبر العراق للاستثمار , والمنصور للاستثمار , والاقتصاد للاستثمار , والتمويل , وبغداد , واشور الدولي , الشرق الاوسط العراقي للاستثمار , والخليج التجاري) على متوسط نسبة القروض إلى الموجودات أقل من المتوسط العام إذ بلغت (3% , 7% ,7% , 10% , 15% , 15% , 16%) على التوالي مما يعني أن هذه المصارف كانت مخاطر الائتمان فيها منخفضة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة , بسبب انخفاض القروض اتجاه الموجودات المتداولة مما يمكن للمصرف من مواجهة أي مخاطر يمكن أن تحدث له , وكان الانحراف المعياري لهذه المصارف (0.02 , 0.02 , 0.06 , 0.02 , 0.07 , 0.01 , 0.05) على التوالي.

5- تحليل ومناقشة معدل مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

يمثل هذا المؤشر نسبة مخصص خسائر القروض في المصرف مقسوما على إجمالي القروض التي يمنحها المصرف لعملائه, إذ يشير ارتفاع هذا المعدل إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية وذلك لأن ارتفاع معدل مخصص خسائر القروض بالنسبة للقروض الممنوحة يبين أن المصرف يتوقع حدوث خسائر في محفظة القروض ينبغي عليه تغطيتها في هذا المخصص , ويشير انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر الائتمان بسبب انخفاض الخسائر المحتملة لمحفظة القروض في المصرف , ويوضح الجدول (6) متوسط معدل مخصص خسائر القروض للمصارف الخاصة عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

الجدول (6) معدل مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة 2012-2017

ت	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الاهلي	8	8	14	13	13	5	10	0.07
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	6	12	12	14	24	26	16	0.07
3	مصـــــرف المنصـــــور للاستثمار	10	14	18	27	28	26	21	0.07
4	مصرف بغداد	16	11	11	22	17	25	17	0.05
5	مصرف الائتمان العراقي	24	106	141	70	0	0	57	0.58
6	مصرف بابل	6	3	3	7	5	11	6	0.02
7	مصرف اشور الدولي	5	7	24	184	49	58	55	0.67
8	مصـــــرف الاقتصـــــاد للاستثمار والتمويل	30	72	11	136	68	68	64	0.42
9	مصرف المتحد	58	59	60	59	46	44	54	0.07

10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	10	10	11	13	11	12	11	0.01
11	مصرف الاستثمار العراقي	9	10	4	4	4	3	4	0.03
12	مصرف الخليج التجاري	12	10	11	14	9	12	11	0.01
13	مصرف سومر التجاري	3	3	4	4	4	6	4	0.01
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	135	0	7	2	32	28	34	0.51
	المتوسط	23	22	23	41	21	18	25	——
	الانحراف المعياري	0.35	0.32	0.36	0.57	0.21	0.17	——	——

يتضح من الجدول (6) ان المتوسط العام لمعدل مخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (25%), إذ حقق مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل أعلى معدل مخصص خسائر القروض إذ بلغ (64%), وبانحراف معياري (0.42), أما المصارف التي حققت متوسط معدل مخصص خسائر القروض أكبر من المتوسط العام كل من مصرف الائتمان العراقي, ومصرف اشور الدولي, ومصرف المتحد, ومصرف سومر التجاري إذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (57 , 56% , 54% , 34%) على التوالي, وبانحراف معياري (0.57 , 0.67 , 0.06 , 0.51) على التوالي, وهذا يعني ارتفاع مخاطر الائتمان في هذه المصارف نتيجة لقيام المصرف بتخصيص معدل كبير مقارنة بالقروض الممنوحة مما يشير إلى أن المصرف يتوقع حدوث خسائر كبيرة جراء عدم قدرته على تحصيل القروض الممنوحة لزبائنه.

بينما حقق مصرف سومر التجاري أدنى متوسط معدل مخصص خسائر القروض إذ بلغ (4%) وبانحراف معياري (0.01), فيما حققت المصارف (بابل , والاستثمار العراقي , والاهلي , والشرق الاوسط العراقي للاستثمار , والخليج التجاري , والموصل للتنمية والاستثمار , وبغداد , والمنصور للاستثمار) على متوسط معدل مخصص خسائر القروض أقل من المتوسط العام إذ بلغ (6% , 6% , 10% , 11% , 11% , 16% , 17% , 21) على التوالي والذي يعني أن مخاطر الائتمان في هذه المصارف كانت منخفضة مقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة, بسبب انخفاض معدل مخصص خسائر القروض والذي يشير إلى أن المصارف لا تتوقع حدوث خسائر كبيرة تنتج عن عدم قدرة المصرف في تحصيل القروض الممنوحة لزبائنه , وكان الانحراف المعياري يشير الى ثبات معدل مخصص خسائر القروض في المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة إذ كان الانحراف المعياري للمصارف (0.02 , 0.03 , 0.07 , 0.01 , 0.01 , 0.07 , 0.07 , 0.05) على التوالي.

6- <u>تحليل ومناقشة نسبة القروض إلى الودائع للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017</u>

يمثل هذا المؤشر نسبة إجمالي القروض التي يمنحها المصرف للعملاء المقترضين إلى اجمالي الودائع التي يتحصل عليها المصرف من زبائنه المودعين , تعد هذه النسبة حرجة ومؤشر مهم لقياس المخاطر الائتمانية لأنه عند ارتفاع هذه النسبة سيتعرض المصرف الى أزمة كبيرة نتيجة لزيادة مخاطر الائتمان , وبذلك فأن ارتفاع هذه النسبة تعد مؤشراً سلبياً نتيجة لعدم خلق توازن بين القروض و الودائع , ويوضح الجدول (7) متوسط نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية للمصارف الخاصة عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

الجدول (7) نسبة القروض إلى الودائع للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

ت	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الاهلي	28	26	41	69	97	90	59	0.31
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	45	30	108	79	50	49	60	0.28
3	مصرف المنصور للاستثمار	37	10	10	8	7	6	13	0.11
4	مصرف بغداد	10	11	10	15	19	17	14	0.03
5	مصرف الائتمان العراقي	0.001	0	0	0	0	0	0	0
6	مصرف بابل	10	95	138	145	237	255	147	0.90
7	مصرف اشور الدولي	58	101	68	10	56	59	59	0.29
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	23	16	14	21	0	0	12	0.10

9	مصرف المتحد	26	23	46	28	92	137	59	0.46
10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	17	19	26	25	37	27	25	0.07
11	مصرف الاستثمار العراقي	70	43	38	30	25	34	40	0.15
12	مصرف الخليج التجاري	23	20	19	24	38	52	29	0.13
13	مصرف سومر التجاري	51	80	92	112	144	1	97	0.31
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	37	0	13	26	10	41	21	0.16
	المتوسط	31	34	44	42	58	62	45	——
	الانحراف المعياري	0.19	0.33	0.41	0.42	0.66	0.68	——	——

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط العام لنسبة القروض إلى الودائع للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (45%), إذ حقق مصرف بابل أعلى متوسط لنسبة القروض إلى الودائع إذ بلغت (1.47%), وبانحراف معياري (0.90), أما المصارف التي حققت متوسط نسبة القروض الى الودائع اكبر من المتوسط العام كل من مصرف سومر التجاري, ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار, ومصرف الاهلي, ومصرف اشور الدولي, ومصرف المتحد إذ بلغ المتوسط في هذه المصارف (97% , 60% , 59% , 59% , 59%) على التوالي, و بانحراف معياري (0.31 , 0.28 , 0.31 , 0.29 , 0.46) ويشير ذلك إلى أن هذه المصارف صاحبة أعلى مخاطر بين المصارف الاخرى عينة الدراسة, بسبب ارتفاع نسبة القروض مقارنة بالودائع إذ يبين ذلك أن المصرف يستخدم جزء كبير من الودائع في عمليات منح القروض تجاوز في إحداها الودائع بأكملها, مما يتسبب للمصرف في حدوث مخاطر ائتمانية كبيرة إذا ما لم يسدد المقترضين المبالغ التي بذمتهم للمصرف, والتي تسبب خسائر كبيرة ممكن أن تؤدي به إلى الافلاس.

بينما حقق مصرف الائتمان العراقي أدنى نسبة القروض إلى الودائع إذ بلغت (0) كون هذا المصرف لم يقدم القروض إلى زبائنه الا بنسب قليلة جدا خلال فترة الدراسة فكان أعلاها في السنة الاولى إذ لم تتجاوز (0.001), وبالطبع كان الانحراف المعياري لها (0), فيما حققت المصارف (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل , المنصور للاستثمار , مصرف بغداد , مصرف عبر العراق للاستثمار , مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار , مصرف الخليج التجاري , مصرف الاستثمار العراقي) على متوسط نسبة القروض إلى الودائع أقل من المتوسط العام إذ بلغت (12% , 13% , 14%, 21%, 25%, 29%, 40%) على التوالي, وهذا يعني أن هذه المصارف ذات مخاطر ائتمانية منخفضة بسبب عدم إعطاء نسبة كبيرة من الاموال المودعة في المصرف في عمليات منح القروض, وبذلك يكون المصرف قادر على إرجاع الودائع إلى اصحابها متى ما أرادوا سحبها دون حدوث مشاكل للمصرف , وكان الانحراف المعياري لهذه المصارف (0.10 , 0.11 , 0.03 , 0.16 , 0.07 , 0.13 , 0.15) على التوالي.

ثانياً : تحليل ومناقشة مؤشرات القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

1- تحليل ومناقشة التسهيلات الائتمانية النقدية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

تمثل هذه الارقام مقدار الاموال التي يقدمها المصرف لزبائنه على شكل قروض او سلف او خصم الاوراق التجارية او اي خدمة تقدم للزبون يقوم من خلالها المصرف بتقديم اموال نقدية مقابل حصول المصرف على فوائد يدفعها الزبون مقابل حصوله على تلك الاموال , ويوضح الجدول (8) التسهيلات الائتمانية النقدية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

الجدول (8) التسهيلات الائتمانية النقدية (مليون دينار) للمصارف عينة الدراسة للمدة 2012-2017

ت	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الاهلي	69094	116289	165477	184042	124683	134356	132323	40228.2
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	202592	153188	195176	156907	160436	161581	171646	21429.9
3	مصرف المنصور للاستثمار	70068	89655	102038	109923	114535	116743	100493	17864.4
4	مصرف بغداد	147401	219170	228904	237923	137000	110000	180066	54941.1
5	مصرف الائتمان العراقي	7458	2532	1227	68	2930	0	3296	2773.09
6	مصرف بابل	55000	195000	179000	156000	149000	109000	140500	51122.4
7	مصرف اشور الدولي	50698	96974	85074	48440	20683	10463	52055	34167.1
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	166722	162714	152000	108000	13748	11437	104236	72663.6
9	مصرف المتحد	387395	537829	429494	324228	323329	329053	388554	84726.5
10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	198350	208867	187865	149924	126346	116308	164610	39117.1
11	مصرف الاستثمار العراقي	188140	244163	165469	123742	130411	103401	159221	51565.7
12	مصرف الخليج التجاري	214344	286574	288100	310869	287550	204275	265285	44417.5
13	مصرف سومر التجاري	74700	105500	143000	116000	108062	94838	107016	22678.5
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	1104	829	98317	164814	157633	111277	88995	72857.6
	المتوسط	130933	172806	172938	156491	132596	115195	146826	——
	الانحراف المعياري	104598	134354	100848	88945	90544	84047	——	——

يتضح من الجدول (8) ان المتوسط العام للتسهيلات الائتمانية النقدية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (146826), إذ حقق مصرف المتحد أعلى متوسط التسهيلات الائتمانية النقدية إذ بلغ (388554) مليون دينار عراقي, وبانحراف معياري (84726.5), مما يعني أن التسهيلات الائتمانية النقدية في مصرف المتحد كانت الاكبر بين المصارف الاخرى عينة الدراسة والذي يشير الى ان هذا المصرف صاحب سياسة ائتمانية منفتحة ويسعى للحصول على عائد أكبر من باقي المصارف عينة الدراسة ولكن مع تحمل مخاطرة أكبر من المصارف الاخرى, أما المصارف التي حققت متوسط التسهيلات الائتمانية النقدية أكبر من المتوسط العام كل من مصرف الخليج التجاري, ومصرف بغداد, ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار, ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار, ومصرف الاستثمار العراقي إذ بلغ المتوسط في هذه المصارف (265285 , 180066 , 171646 , 164610 , 159221) مليون دينار عراقي على التوالي وبانحراف معياري (44417.5 , 54941.1 , 21429.9 و 39117.1 , 51565.7) على التوالي.

بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى متوسط التسهيلات الائتمانية نقدية بين المصارف الاخرى عينة الدراسة, إذ بلغ (3296) مليون دينار عراقي, وبانحراف معياري (2773.09) مما يعني ان مصرف الائتمان العراقي ذو سياسة ائتمانية متحفظة مقارنتاً بالمصارف الاخرى عينة الدراسة, إذ كانت القروض فيه قليلة جدا وصلت الى الصفر في بعض سنين الدراسة مما جهله في قاع الترتيب , فيما حققت المصارف (اشور الدولي, وعبر العراق للاستثمار, والمنصور للاستثمار, والاقتصاد للاستثمار والتمويل, وسومر التجاري, والاهلي , ومصرف بابل) متوسط التسهيلات الائتمانية اقل من المتوسط العام إذ بلغت (52055 , 88995 , 100493 , 104236 , 107016 , 132323 , 140500) مليون دينار عراقي على التوالي, وبانحراف معياري (34167.1 , 72857.6 , 17864.4 , 72663.6 , 22678.5 , 40228.2 , 51122.4).

2- تحليل ومناقشة التسهيلات الائتمانية التعهدية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017

تمثل هذه الارقام مقدار الاموال التي يقدمها المصرف لزبائنه على شكل خطابات ضمان او اعتمادات مستندية التي يتم من خلالها تسهيل العمليات التجارية التي تجري بين البائع والمشتري فتكون ضمان لكلاهما من التلاعب ويمكن ان تكون هذه العمليات داخل البلد الذي يزاول المصرف فيه عمله او خارجه , ويوضح الجدول (9) التسهيلات الائتمانية النقدية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 .

الجدول (9)التسهيلات الائتمانية التعهدية (مليون دينار) للمصارف عينة الدراسة للمدة 2012-2017

ت	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	الانحراف المعياري
1	مصرف الاهلي	64237	144820	202119	190667	263631	310859	196055	86963.5
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	77057	61882	70320	66609	122997	35297	70693	25208.9
3	مصرف المنصور للاستثمار	45268	55779	60146	66927	51946	42887	53825	9075.5
4	مصرف بغداد	165727	176867	233419	197591	93606	70717	156321	62320.3
5	مصرف الائتمان العراقي	64979	189305	126527	102055	70548	63533	102824	49110.3
6	مصرف بابل	7210	19410	53000	56000	95000	36000	44436	31135.2
7	مصرف اشور الدولي	187000	99586	118498	27763	18060	651	75259	72168.4
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1370000	1178000	854279	806296	438900	586900	872395	350750
9	مصرف المتحد	1169519	1191808	819668	1131896	899205	1152855	1060825	159228.9
10	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	172697	199737	143257	90585	125886	34044	122701	52983.3
11	مصرف الاستثمار العراقي	86241	97000	92000	78534	194000	90000	106295	43408
12	مصرف الخليج التجاري	176619	219631	210073	172304	185425	84734	174797	47933.9
13	مصرف سومر التجاري	4311	11633	3365	1314	936	342	3650	4195.5
14	مصرف عبر العراق للاستثمار	50	50	96	5939	128205	15296	24939	50939.09
	المتوسط	256493.9	258250.6	213340.5	213891.4	191310.4	180293.9	218930	—
	الانحراف المعياري	435971.4	398680.7	273768.2	332072.9	232241.4	321674.6	—	—

يتضح من الجدول (9) ان المتوسط العام للتسهيلات الائتمانية التعهدية للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 قد بلغ (218930) مليون دينار عراقي, كما تشير النتائج الى ان مصرفين فقط كان هما مصرف المتحد الذي بلغ متوسط التسهيلات الائتمانية التعهدية فيه (1060825) مليون دينار عراقي, وبانحراف معياري (159228.9), ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بمتوسط بلغ (872395) مليون دينار عراقي, وبانحراف معياري (350750), مما يشير الى ان هذين المصرفين يعتمدان بشكل كبير على تقديم خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لزبائنه إذ تشكل الجزء الاكبر لإيرادات المصرفين.

بينما حقق مصرف سومر التجاري ادنى متوسط التسهيلات الائتمانية التعهدية إذ حقق (3650) مليون دينار عراقي, وبانحراف معياري (4195.5), مما يشير الى ضعف السياسة الائتمانية في مصرف سومر التجاري وعدم قدرته على جذب الزبائن, فيما حققت المصارف (عبر العراق, بابل, المنصور للاستثمار, الموصل للتنمية والاستثمار, اشور الدولي, الائتمان العراقي, الاستثمار العراقي, الشرق الاوسط العراقي للاستثمار, بغداد, الخليج التجاري, الاهلي) على متوسط التسهيلات الائتمانية اقل من المتوسط العام إذ بلغت (24939 , 44436 , 53825 , 70693 , 75259 , 102824 , 106295 , 122701 , 156321 , 174797 , 196055) مليون دينار عراقي وعلى التوالي, وبانحراف معياري (50939.09 , 31135.2 , 9075.5 , 25208.9 , 72168.4 , 49110.3 , 43408 , 52983.3 , 62320.3 , 47933.9 , 86963.5) على التوالي, وتشير النتائج إلى أن مصرفي المتحد والاقتصاد للاستثمار والتمويل كانت ذات فارق كبير عن المصارف الاخرى عينة الدراسة بكمية المبالغ الممنوحة للزبائن على شكل تسهيلات ائتمانية تعهدية.

المبحث الثاني / اختبار فرضيات البحث

تم التعبير عن مؤشرات المخاطر الائتمانية عند ادخال البيانات في برنامج E Views وعند التحليل بطريقة البيانات اللوحية (panel data) بالاختصارات الاتية :

X1 : تمثل نسبة اجمالي الدين.
X2 : تمثل نسبة كفاية رأس المال.
X3 : تمثل نسبة الدين الى حق الملكية.
X4 : تمثل نسبة القروض الى الموجودات المتداولة.
X5 : تمثل معدل مخصص خسائر القروض.
X6 : تمثل نسبة القروض الى الودائع.

اولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

يظهر الجدول (10) تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية في (10) مصرفاً وللمدة (2012-2017), إذ بلغ عدد المشاهدات (84) مشاهدة باستخدام نموذج P-R , فقد تم استخدام البيانات اللوحية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج : نموذج الانحدار التجميعي , و نموذج الاثار الثابتة , ونموذج الاثار العشوائية, إذ يشير الجدول (10) إلى تأثير مخاطر الائتمان على التسهيلات الائتمانية النقدية .

الجدول (10) تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية

Sample: 2012 – 2017	Cross-sections included: 14				Total panel (balanced) observations: 84							
Variable	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Constant	1449963	1021246	1.419	0.159	1304173	1071610	1.217	0.227	931941.8	471489	1.976	0.051
X1	-1271193	1020120	-1.246	0.216	-1115116	1071451	-1.040	0.301	-709710.1	470190	-1.509	0.135
X2	-1428233	1020700	-1.399	0.165	-1285542	1070699	-1.200	0.233	-903160.2	470609	-1.919	0.058
X3	-16917.86	32188.6	-0.525	0.600	-14627.1	32876.6	-0.444	0.657	-107565.8	33293.3	-3.230	0.001
X4	326946.3	160626	2.035	0.045	256483.1	173459	1.478	0.143	204908.9	83621.3	2.450	0.016
X5	19023.14	33934.8	0.560	0.576	10697.53	35603.4	0.300	0.764	12461.34	16786.4	0.742	0.460
X6	-16544.60	47341.8	-0.349	0.727	3391.877	51484.9	0.065	0.947	13176.82	22850.7	0.576	0.565
R-square	0.18				0.20				0.33			
Adjusted R-squared	0.11				0.08				0.28			
F-statistic	2.833				1.730				6.535			
Prob (F-statistic)	0.015				0.083				0.000			
Cross-section Chi-square	0.7078											
Hausman Test					0.023							

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E Views الإصدار العاشر .

بعد أن تم تقدير النموذج بطرق البيانات اللوحية الثلاثة , يتم العمل على المفاضلة بين هذه الطرائق من أجل الاعتماد على الطريقة الأفضل , وللوصول إلى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار F بهدف المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وبين نموذج الاثار الثابتة ونموذج الاثار العشوائية , ولاختيار النموذج المناسب لاستخدامه في بيان مدى تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على التسهيلات الائتمانية النقدية في المصارف عينة الدراسة , يبين الجدول (10) اختبار F .

اظهرت نتائج اختبار F كما موضحة في الجدول (10) أن القيمة الاحصائية Chi-Sq Statistic غير معنوية عند مستوى اعلى من (0.01) , لذلك سيتم رفض الفرضية الرئيسة الاولى , وأن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لتقدير تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية.

واستنادا إلى نتائج الجدول (10) تبين الاتي :

- إذا ازدادت نسبة إجمالي الدين بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية النقدية سوف تنخفض بمقدار (1271193-) وحدة , وهذا غير معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.216) .
- إذا ازدادت نسبة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية النقدية سوف تنخفض بمقدار (1428233-) وحدة , وهذا غير معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.165) .
- إذا ازدادت نسبة الدين الى حق الملكية بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية النقدية سوف تنخفض بمقدار (16917.8-) وحدة , وهذا غير معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.600).
- إذا ازدادت نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية النقدية سوف تزداد بمقدار (326946.3) وحدة , وهذا معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أقل من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.045).
- إذا ازداد معدل مخصص خسائر القروض بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية النقدية سوف تزداد بمقدار (19023.14) وحدة , وهذا غير معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.576).
- إذا ازدادت نسبة القروض إلى الودائع بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية النقدية سوف تنخفض بمقدار (16544.6-) وحدة , وهذا غير معنوي احصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.727).

ويظهر معامل التحديد R^2 ان المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 18% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع . والمعادلة ككل معنوية حسب اختبار F

ثالثاً: نتائج تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية التعهدية

يظهر الجدول (11) تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية التعهدية في (11) مصرفاً وللمدة (2012-2017), إذ بلغ عدد المشاهدات (84) مشاهدة باستخدام نموذج P-R , فقد تم استخدام البيانات اللوحية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج : نموذج الانحدار التجميعي , و نموذج الاثار الثابتة , ونموذج الاثار العشوائية, ويوضح الجدول (11) تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على التسهيلات الائتمانية النقدية.

الجدول (11) تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية التعهدية

Sample: 2012 – 2017	Cross-sections included: 14				Total panel (balanced) observations: 84							
Variable	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Constant	2007980	3024537	0.664	0.508	1714651	3203464	0.535	0.594	1633836	989616	1.650	0.102
X1	-1779838	3018207	-0.589	0.557	-1497009	3202986	-0.467	0.641	-1212862	987203	-1.228	0.223
X2	-2177415	3019922	-0.721	0.473	-1881612	3200739	-0.587	0.558	-1611376	988066	-1.630	0.107
X3	402863.3	95235.7	4.230	0.000	410574	98281.1	4.177	0.000	-343434.4	69001.8	-4.977	0.000
X4	158329.6	475243	0.333	0.739	98863.4	518539	0.190	0.849	-35555.5	175222	-0.202	0.839
X5	201760.9	100402	2.009	0.048	207458.1	106432	1.949	0.055	68270.1	35204.7	1.939	0.056
X6	63498.50	140069	0.453	0.651	86348.03	153908	0.561	0.576	117915	47927.9	2.460	0.016
R-square	0.32				0.33				0.24			
Adjusted R-squared	0.27				0.23				0.18			
F-statistic	6.229				3.319				4.087			
Prob (F-statistic)	0.0000				0.0000				0.0013			
Cross-section Chi-square	0.9435											
Hausman Test					0.023							

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E Views الإصدار العاشر .

اظهرت نتائج اختبار F كما موضحة في الجدول (11) أن القيمة الاحصائية Chi-Sq Statistic غير معنوية عند مستوى اعلى من (0.01) , لذلك سيتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية, و أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لتقدير تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية التعهدية .

واستنادا إلى نتائج الجدول (11) تبين الاتي :

- إذا ازدادت نسبة إجمالي الدين بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية التعهدية سوف تنخفض بمقدار (1779838-) وحدة , وهذا غير معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.557).
- إذا ازدادت نسبة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية التعهدية سوف تنخفض بمقدار (2177415-) وحدة , وهذا غير معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.473).
- إذا ازدادت نسبة الدين الى حق الملكية بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية التعهدية سوف تزداد بمقدار (402863.3) وحدة , وهذا معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أقل من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.000).
- إذا ازدادت نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية التعهدية سوف تزداد بمقدار(158329.6) وحدة, وهذا غير معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.739).
- إذا ازداد معدل مخصص خسائر القروض بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية التعهدية سوف تزداد بمقدار (201760.9) وحدة , وهذا معنوي إحصائياً لأن المعنوية في النموذج أقل من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.048).
- إذا ازدادت نسبة القروض إلى الودائع بمقدار وحدة واحدة فإن التسهيلات الائتمانية التعهدية سوف تزداد بمقدار (63498.5) وحدة , وهذا غير معنوي احصائياً لأن المعنوية في النموذج أكبر من (0.05) إذ بلغت معنوية هذا المؤشر (0.651).

ويظهر معامل التحديد R^2 ان المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 32% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

المحور الرابع

الاستنتاجات

عند تسليط الضوء عملية تحليل البيانات والنتائج الجانب الاحصائي وما عكسته البيانات , تم التوصل للاستنتاجات الاتية :

1- اتضح من خلال استعراض الادبيات أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمخاطر الائتمان تتأثر بعوامل عدة منها ما يخص المصرف بشكل عام .

2- اتضح من التحليل الاحصائي وجود اختلاف في تأثير مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية, إذ منها ما كان تأثيره ـ سلبياً ومنها ما كان تأثيره ايجابياً, على التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية.

3- تبين من التحليل الاحصائي انه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات مخاطر الائتمان (نسبة اجمالي الدين, نسبة كفاية رأس المال, نسبة الدين الى حق الملكية, نسبة القروض الى الموجودات المتداولة, معدل مخصص خسائر القروض, نسبة القروض الى الودائع) على التسهيلات الائتمانية النقدية.

4- اظهر التحليل الاحصائي أنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات مخاطر الائتمان (نسبة اجمالي الدين, نسبة كفاية رأس المال, نسبة الدين الى حق الملكية, نسبة القروض الى الموجودات المتداولة, معدل مخصص خسائر القروض, نسبة القروض الى الودائع) على التسهيلات الائتمانية التعهدية.

التوصيات

1- ينبغي على المصارف مواكبة التطورات المعرفية والميدانية التي تحدث في قطاع المصارف, من خلال المشاركة في الندوات المؤتمرات المحلية والاقليمية والعالمية التي تتناول التطورات والتي تواجه العمل المصرفي.

2- لا بد للمصارف الخاصة من الاهتمام بالمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها, وذلك لدورها الواضح في تقليل الازمات التي تتعرض لها تلك المصارف من خلال اتباع الاسس المنهجية في ادارة مخاطر الائتمان.

3- تحديد اهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وأكثرها تأثيراً على القروض والتسهيلات الائتمانية واعتمادها في عملية قياس المخاطر الائتمانية.

4- ينبغي على المصرف عند منحه القروض والتسهيلات الائتمانية التأكد من مصدر ثابت ودائم لسداد مبلغ القرض, والتأكيد على معرفة الغاية من القرض, لان عملية منح التسهيلات الائتمانية بدون مبرر قد يدفع الزبون إلى استثمار هذه الاموال بأنشطة تجارية ذات مخاطر عالية.

المصادر العربية

1- Al-Bayati, Mohammed Talaat Mohammed (2017), **the role of electronic accounting information system in the development of credit risk management: a field study on the Iraqi banking sector**, Master Thesis, Suez Canal University, Egypt.

2- Al etabi, Doaa Sabah Maleh (2017), **the role of risk management in improving the performance of Islamic banks (applied research in a sample of Islamic banks in Iraq)**, research higher diploma equivalent to master in banks, University of Baghdad, Iraq.

3- Jouida, Ammari (2018), **discount of commercial papers, Master Academic Memorandum in the Faculty of Law and Political Science**, Mohamed Bou Diaf University, Algeria..

4- Karim, Aqeel Dakhil (2019), **Measuring Bank Credit Risk and its Role in Forecasting Financial Failure of Iraqi Banks: An Empirical Study of a Sample of Iraqi Banks**, Al-Muthanna Journal for Administrative and Economic Sciences, Vol. 9, No. 2, pp. 2037-250.

المصادر الاجنبية

1- Abdul Rahman ,Abdul Aziz A.(2017), **The relationship between solvency ratios and profitability ration: Analytical study in food industrial companies listed in amman bursa**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7,Issue2,pp86-93.

2- Abdul Rahman ,Abdul Aziz A.(2017), **The relationship between solvency ratios and profitability ration: Analytical study in food industrial companies listed in amman bursa**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7,Issue2,pp86-93.

3- Agyepong, Benjamin (2015), **An assessment of credit risk management practices of agricultural development bank limited** , A thesis of masters of business administration, University of science and technology in partial.

4- Al-abedallat,Abedalfattah,Zuhair,(2016), **Factor affecthng credit risk : An empirical study of the Jordanian commercial banks**, European scientific journal, Vol.12,No.34.

5- Al-rawashdeh, Mohammed,Firas & Al-omari,Burhan,M. & Saleh, Mohammad, Hasan & Al-nawayseh, Mousa,Abdalateef,(2013), **Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the aqaba special economic zone authority-Jordan**, European Journal of business and management, vol.5,No1.

6- Al-shakrchy,Eatessam J,(2017), **The impact of credit risk managing on bank profitability an empirical study during the pre-and post-subprime mortgage crisis: The case of Swedish commercial banks**, Journal of business and finance, Vol.3,No.01,pp31-42.

7- Alwi,Sharifah Faigah Syed & Ibrahim,Uzaimah & Sawari,Mohd Fuad,(2013), **An issue on uniform customs and practice for documentary credit (UCP) No 600 for islamic letter of credit** , Procedia economics and finance , Vol.7,pp126-133.

8- Bergenaorff,Ida & Osback,Maria (2017), **Banking soundness in the European Union- The impact of the capital requirements regulation** , International business school , Jonkoping university .

9- Kahindi, Japhet (2012), **Credit risk assessment practices and the level of non-performing loans in development finance institutions in Kenya**, A thesis of the master of business administration degree, School of business , University of Nairobi.

10- Mukhtarov,Shahriyar & Yuksel,Serhat & Mammadov, Elvin (2018), **Factors that increase credit risk of Azerbaijani banks**, Journal of international studies,Vol.11,Issue.2.

11- Muriithi, Jane Gathigia (2016), **Effect of financial risk on financial performance of commercial banks in Kenya**, Doctor of philosophy , Jomo Kenyatta university of agriculture and technology.

12- Schoutens,Wim & Cariboni,Jessica (2009), **Levy processes in credit risk**, Registered office John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, United Kingdom.

13- Serwadda, Isah,(2018),**Impact of credit risk management systems on the financial performance of commercial banks in Uganda**, Acta universitatis agriculturae et silviculturae mendelianae brunensis, Vol.66,No.6.

.

Impact of credit risk on cash and undertaking credit facilities

Prof. Ayad Taher Mohamed
College of Business and Economics/ University of Baghdad
ayadtaher@gmail.com

Researcher: Ahmed Talib Hameed
College of Basic education-haditha/ University of Anbar
ah.talib1986@gmail.com

Received :18/9/2019 **Accepted :28/10/2019** **Published : April / 2020**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The aim of this research is to demonstrate the impact of credit risk on the banks of the study sample on the granting of loans and credit facilities, and try to reduce the size of credit risk to banks as a result of granting loans and credit facilities, credit risk is the oldest form of risk in financial markets. Every financial institution takes a degree of risk when it gives loans and credit facilities to companies and customers, It is exposed to financial losses when some borrowers fail to repay their loans as agreed, and at the same time credit facilities are the most profitable operations of the bank as it is the most profitable banking operations than other operations, so it represents the research community of private banks listed in the Iraq Stock Exchange, The research sample consisted of 14 banks (Shareholding company) selected from 37 banks listed on the Iraq Stock Exchange, Stretched the duration of the research during the years (2012-2017), A set of indicators and financial methods were used to measure research variables, As well as relying on the method of tablet data (Panel data) in the analysis of the relationship between variables and test hypotheses research, The study concluded that there was no statistically significant effect of credit risk indicators on credit facilities.

Keywords: Credit Risk, Loans, Credit Facilities, Credit.